لا يتحقق الا ان يكون له اول مسبوق بوجود لا اول له
ويكون له في ذاته امكان الوجود يعبر عنه بانه مسبوق
لامكان الوجود لا انه موجود سبقه امكان الوجود بل
الوجود في ذاته وجود ممكن فقد وجدها هنا سبقان
سبق وجود الوجود وسبق امكان الوجود ولكن بحثنا على
السبق الثاني فلم يعتبر على معنى الا ان الموجود المستفاد
لن يتحقق الا ان يكون ممكنا في ذاته مقدرا فيه تردد بين
طرفي الوجود والعدم واحتاج الى مرجح لولاه لما حصل له
وجود فلو كان كل حادث محتاجا الى سبق امكان وكل امكان
محتاجا الى مادة وكل مادة الى زمان تسلسل القول فيه
فيقال تلك المادة والزمان يحتاجان الى مادة وزمان
ولما حصل حادث اصلا فبطل الاصل الذي وضعوا الكلام
عليه بل لا بد من منتهى ينتهي اليه فيكون مبدعا لا من شيء
ويكون ممكنا في ذاته ولا يستدعي امكانه مادة وزمانا
فهكذا يجب ان يتصور معنى سبق الامكان وسبق العدم
وسبق الموجد فان الموجد يسبق لوجوده من حيث وجوده
ويلزم من ذلك ان يسبق العدم والامكان في الموجد
سبقا تقديريا وقد تقدم الفرق بين التقدم الذاتي
والتقدم الوجودي فليتامل ذلك وذكرنا الشهرستاني
في كتاب تناقض الفلاسفة ما يشفي العليل وقد اكتفينا
بما سمعت خوف الملل على ما تعود المكسل **قوله** لان
معناه واجب له لان من وجب له معنى صح ان يشتق له منه
قوله ثم قيفية اي على الشارع فما سمي به نفسه صح
وما لا فلا **قوله** ما تردد فيه بعض المشايخ الاول
للمعتزلة ومال اليه القاضي والثاني لاهل السنة وتوقف
امام الحرمين وجوز الغزالي الصيغة كالقادر دون الاسم
ولعل مثل الاله الذي هو اسم لمعبود كتاب للكتب وصنف
عند المتكلم وان كان عند المجوس اسما وما للقرافي في يدفع
التردد لورود السماع **قوله** الحليم كظريف مكبرا

نسبة

نسبة الى حليم جد هذا الامام كذا قال بعض الشيوخ او
الى من صفته حليمة وفي القاموس انه نسبة الى حليم جد
محمد بن الحسن صاحب التصانيف وهو يقوي الاحتمال
قوله نضا ورد ومعنى هو الاول **قوله** في
السنة زاد السعد والاجماع وذكر معه الموجود والواجب
وهو من ادلة الشرع وقد يقال ان الله والقديم والواجب
مترادفة والموجود لازم الواجب واذا ورد الشرع
باطلاق اسم بلغة فهو اذن في المرادف ولو من لغة اخرى
وفيما يلزمه وفيه نظر انتهى ووجهه النظر انه حيث
كانت ثم قيفية فلا يصح قياس المرادف فتامله ثم الصحيح
لا يشترط في الاطلاق التواتر كما قاله المقترح لان المسئلة
عملية لا اعتقادية وخبر الاحاد جائز في العمليات ولذا
قال امام الحرمين معنى الجواز وعدمه الحل والحرمة فان
كل المتردد بين في عدم شرط التواتر فرده بالنسبة صحيح
نعم يصح رده بما يقل به من حيث انا القول الصحيح كما
سبق عن المقترح نمنع الورود لا شك في صحة الاسم وان
اوهم القدم بطول الزمان ومع عدم الورود قد يقال لا
يمكن التردد لقاعدة منع الاطلاق الموهم كمنع الاطلاق المزور
على علة لايهامه مقارنة ضرورة والم وان كان له معنى
يصح وهو الخالي عن الاسناد لال **قوله** والبقاء راجع
ما سبق في القدم وكذا استمرار الوجود من حيث اخذه
الوجود في التعريفين فلا يشمل اوصاف التنزيه **قوله**
وكان هذه العبادة يجتنح قايلها انما لم يجزم بذلك
لاحتمال اطلاق الاستمرار وارادة لازمه الذي هو
السلب للعدم كما عبر بذلك المقترح اي بالاستمرار
وقال ليس المراد انه نسبت زمانية بل المراد انه لا يطرأ
عليه عدم واحتمال انه من الاضافات كما عبر الشريف بدوام
الوجود الذي هو الاستمرار وقال انه من النسب والاضافات
بل ظاهر المقترح مباينة القول بالنسبة للتعبير بالاستمرار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)